جدلية العولمة في الفكر الغربي والفكر العربي وأثره على .سيادة الدول في العصر الحديث

The radicalization of globalization in Western and Arab thinking and its impact on the sovereignty of States in modern times

د. زروال معزوزة ، د. بن مصطفى عبد الله ، د. مسعودي فاطمة الزهراء

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ، maazouzazeroual82@gmail.com

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ، abdoudoctorant90@gmail.com

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ، messaoudifatima6@gmail.com

تاريخ الإرسال: اليوم/الشهر/السنة **تاريخ القبول:** اليوم/الشهر/السنة **تاريخ النشر:** اليوم/الشهر/السنة

ملخص: من المعلوم أنّ العولمة أضحت ظاهرة العصر الحديث بامتياز لما لها من انعكاسات مخيفة على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، طبعا درجة تأثيرها تختلف من مكان إلى آخر ، ومن زمان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ، ولها مخلفات سلبية وأخرى إيجابية ، هذا التأثير مس أيضا سيادة الدول في العصر الحديث ، وأثر تأثيرا بالغا على معاني السيادة وغير من مفهومها كليا ، لكن جدلية العولمة لها معاني خاصة في الفكر الغربي ومعاني مختلفة نوعا ما في الفكر العربي ، هذا التباون والاختلاف نتيجة تباين القوى والأهمية والمكانة في الحقل والمجتمع الدولي.

الكلمات المفتاحية: سيادة الدول في العصر الحديث ، الفكر الغربي ، الفكر العربي ، جدلية العولمة.

Abstract :

Globalization has become a phenomenon of modern times with distinction because of its alarming repercussions on all aspects of political, economic, social and cultural life. Of course, the degree of their impact varies from place to place, from time to time and from State to State And it has negative and positive residues, this effect also affects the sovereignty of States in modern times. of sovereignty ", and had a significant impact on the meaning of sovereignty and its totality, But globalization has special meanings in Western thought and somewhat different meanings in Arab thought. diversity ", which is the result of divergent forces, relevance and prestige in the field and the international community.

Keywords: State sovereignty in modern times, Western thought, Arab thought, globalization polemics

المؤلف المرسل: بن مصطفى عبد الله ، abdoudoctorant90@gmail.com

جدلية العولمة في الفكر الغربي والفكر العربي وأثره على سيادة الدول في العصر الحديث

1.مقدمة:

الكثير من الباحثين والمحللين يرون أنّ العولمة هي إطار شامل للنظام الرأسمالي الذي تربع على المسرح العالمي ، بغير منافس ، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 مع ارتباط العولمة الوثيق بالديمقراطية وأنها تشكل ضرورة للاختبار الحتمي بين الفردية والجماعية ، وبين القطاع الخاص والقطاع العام ، وبين العلمانية والدين وبين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل ، وبين الآنا والآخر ، على مستوى الحضارية كلها. (صالح، 2011 – 2012 ، ص 01)

ومن هنا أصبحت العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية ، وقد انتشر استخدام مصطلح العولمة على شكل طروحات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة في العقد الأخير من القرن الماضي ، وقد اكتسب هذا المصطلح دلالات استراتيجية من خلال التطورات المتسارعة في العالم ، فقد شهد هذا الأخير في القرن العشرين مجموعة تطورات ساخنة كالحربين العالميتين والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفياتي والغربي المتمثل بأمريكا وحلفائها وقد أنتج هذا الصراع السقوط المروع للنظام الاشتراكي المتمثل في الاتحاد السوفياتي الذي إنهار عام 1991 ، وتأسيسا على ما تقدم لم تعد الدولة تستطيع أنّ تعيش بعزلة لأن العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث (سليم، 2021 ، صفحة 01).

ولقد بات من المؤكد في ظل التغيرات المتسارعة التي تمر بها حياة البشرية أنّ الأمن بمفهوم العام على مستوى الفرد والدولة أصبح مهددا ، فالحروب والصراعات السياسية والعرقية والإثنية ، بل والدينية وصور الهجرة القصرية التي نادرا ما تكون ملاذا آمنا من ويلات هذه الحروب والصراعات والتي يضطر الإنسان للجوء إليها بحثا عن الأمن والأمان ، تتصدر كل يوم عناوين الصحف والقوات الفضائية المحلية والعالمية. (محمود عطية ، 2021 ، ص 36).

وكان للعالم العربي النصيب الأكبر من هذه التغيرات ، وأصبح كثير من دولة مسرحا تنفذ من خلالها أجندات تحالف قوي الداخل بقوي الداخل المعارض وقوي الداخل بقوي الخارج الذي لا هم له إلا تنفيذ أجنداته الهادفة إلى هلاك الانسان وإنهاك القوى الوطنية وإضعافها وتفتيت النسيج الوطني لأبناء الامة الواحدة تحت مسميات محاربة الدكتاتورية والبحث عن الحرية والديمقراطية ، وهي قيم نبيلة تختبئ خلفها قيم ونوايا خبيثة كان من نتاجها الخراب والدمار الذي طال شعوب ومناطق عديدة في العالم ،

وأصبحت العديد من الدول بفعل هذه القيم والنوايا الخبيثة تفتقد إلى الأمن وتبذل كل اقتصاداتها ومواردها لمحاربة الإرهاب تحقيقا لأمن شعوبها ، وأفقدتها أبسط مقومات الحياة الأكل والطمأنينة فإنعدم الأمن والأمان.(محمود عطية ، 2021 ، ص 36)

وعليه العولمة أثرت بصورة بالغة على السيادة في العصر الحديث وكانت هذه النقطة محل نقاش وجدال بين الفكر الغربي والفكر العربي.

وتتجلى أهمية الموضوع في تبيان وإيضاح صورة وجدلية العولمة في الفكر الغربي والفكر العربي ، وإدراك درجة تأثيرها على سيادة الدول في العصر الحديث ، خاصة مع تطور معاني العولمة بتطور مناحي الحياة ، وبالانفجار العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ، خاصة أزمة كورونا وطرق معالجتها وموقعها من مفهوم العولمة.

والاشكالية التي تثار في الموضوع هي: ماهي مكانة العولمة في الفكر الغربي والعربي على حد سواء؟ وما هي آثارها على سيادة الدول في العصر الحديث؟

انطلاقا مما تقدم يمكننا تقسيم الورقة البحثية إلى قسمين : يتناول القسم الأول الاطار المفاهيمي للعولمة والسيادة في حين يتعرض القسم الثاني إلى : أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور الغربي والعربي.

2.الإطار المفاهيمي للعولمة والسيادة:

قبل التعرض في القسم الثاني لآثار العولمة على سيادة الدول من المنظور الغربي والعربي لابد من ضبط المصطلحات والمفاهيم ، وذلك بالتعرض لمعاني العولمة في الفكر الغربي والعربي والتعرض لمعاني السيادة ومظاهرها وأنواعها.

1.2 تعريف العولمة في الفكر الغربي والفكر العربي:

طبعا مصطلح العلومة أحدث شرخا كبيرا في تحديد مفهومه بين المفكرين خاصة مع اختلاف المدارس والانتماء ، ونخص بالذكر الفكر الغربي والفكر العربي.

1.1.2. تعريف العولمة في الفكر الغربي:

وجدت العديد من التعريفات سنحاول ذكر بعضها للعولمة وهي كالآتي:

-تتفق أغلب الدراسات على أنّ " مارشال ماكلوهان" من استولد المصطلح الإنجليزي "globalization" الذي كان منه الاشتقاق الفرنسي "mondialisation" في كتابه " الحرب والسلام" في القرية العالمية (war and peace in the global village) لمرته الأولى في عام 1968 بين من خلاله كيف يمكن للاعلام الجديد أنّ يجعل كوكب الأرض قرية عالمية ، حيث يقول :" إن العالم أصبح بفضل تطور قنوات الاتصال قرية كونية (Global village) ، مبتدئا بالدور الحاسم الذي ستلعبه تكنولوجيا الاتصال مستقبلا في تسارع التقدم العلمي حيث سيؤدي الرأي العام دورا جديدا في مسار الصراعات(**كاظم ، 2002 ، ص 08**).

-فيما يرجع البعض الآخر أصل المصطلح إلى الفكر الفلسفي الألماني الذي توجه بمقولة " هيغل" الشهيرة : "الدولة العالمية المنسجمة التي تنعدم فيها التناقضات الإيديولوجية وتطبيق حقوق الانسان كأسمى صورة للدولة العالمية الإنسانية ، ومن ثمة دخل المصطلح القواميس فأشار قاموس " أوكسفورد" للألفاظ الجديدة المستحدثة إلى مصطلح "Global" والمصدر المشتق منه (Globalization) ، وهو لفظ على غرار نظيره الياباني " دوخاكوكا" وهو لفظ مشتق من لفظ " دوخاكو" بمعنى عيش المرء على أرضه. (**حسين أحمد ، 2005 ، ص 41**)

لتتم بعد ذلك عودة مصطلح "Globalization" سنة 1983 مع " تيودورليفيت" في مقال له معنون " عولمة الأسواق" يشرح فيه أنّه في ضوء التقارب العالمي للأسواق يجب إعادة هيكلة استراتيجية الشركات المتعددت الجنسيات على نطاق عالمي على أساس ثلاث مبادئ : تجانس الاجتياحات العالمية للمنتجات الاستهلاكية ، تفضيل المستهلك للأسعار المعتدلة ذات الجودة المقبولة ، الحاجة إلى وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق لتوفير معيار منتج عالمي تنافسي ، وباختصار هو بيع المنتجات نفسها في كل مكان في العالم ، مع مراعاة الحد الأدنى من الخصائص المحلية غير قابلة للاختزال. (**محمد ، المشاقبة ، 2021 ، ص 20**)

ويرى "رورنار" بأن العولمة تقام بين عدة مستويات متعددة للتحليل والاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجية وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود انتشار أسواق التمويل ، تماثل

السلع المستهلكة في مختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة. (**حسين أحمد ، 2005 ، ص 42**)

بدأ جدال مصطلح العولمة في الظهور علنا في أوروبا عندما ارتبط من خلال وسائل الإعلام تم بالرأي العام وظهر في البداية الجدال حول مشكل البطالة ونقل انتاج الشركات الكبرى إلى الخارج ، وحول ممارسة الشركات الكبيرة التي تنقل انتاجها إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة ، فاشتغل الرأي العام والتف حول وسائل الاعلام ، والعالم الدبلوماسي منتقدي التفكير العولمي ممن كان لدى أكثريتهم الحجج المناهضة للعولمة ، وصنفت وسائل الإعلام آنذاك التفكير العولمي كإيديولوجية تعددية في مقابل التفكير الأحادي كتعبير عن الإمبريالية الاقتصادية والثقافية الأمريكية.(**حسين أحمد ، 2005 ، ص 43**)

ومنذ البداية كان الجدل يدور حول تقسيم السوق العالمي وما يترتب عنه على ما أشار الليبيراليون إلى الغنى وخلق الثروات ، في المقابل الرد الحاسم للمعارضين من أنّه يؤدي أيضا إلى زيادة لا مثيل لها في عدم المساواة سواء بين الدول أو بين الطبقات الاجتماعية ، ثم اتسع الجدل بسرعة ليشمل مجموعة من المواضيع ، ذات الصلة كسيادة الدول والسيطرة الديمقراطية على المؤسسات الدولية (كمنظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وما إلى ذلك من المؤسسات الدولية)، وعمل الأسواق المالية وإغراق البلدان ذات الأجور المنخفضة بالتقنيات الجديدة وبيع المنتجات الثقافية ، وأصبح النقاش معها عالميا أيضا.(**علي خريسان ،2001 ، ص 22**)

2.1.2. تعريف العولمة في الفكر العربي:

إن العلومة ترجع في جذر اشتقاقها اللغوي في لسان العربية إلى مادة (ع.ل.م) يقول "ابن فارس" (علم) العين واللام والميم أصل صحيح واحد يدل على أثر بالشيء يتميز عن غيره وهي الدلالة التي تنعكس في مفاهيم العلم والخبرة والمعرفة التفقه والغلبة بالعلم فيحضر حينئذ الحجة والحجاج والشعور والاتقان والذكاء وخفة في الفهم والصواب والخطأ والماهية والكثرة (المادية ، الماء في البحر أو البئر) ، والدفين أو الخفي والبيان والعلامة والأثر والخلق (وعني به أصناف الخلائق من الملائكة والجن والانس دون غيرها) (**علي خريسان ،2001 ، ص 23**)

أما في الاصطلاح يمكن القول أنّ صياغة تعريف دقيق للعولمة يبدو مسألة معقدة وشائكة نظرا لتعدد التعارف وتأثير المعرفين وانحيازهم الإيديولوجي رفضا وقبولنا ، فضلا عن الحذر الذي تقابل به

الشعوب ظاهرة العولمة وتخوف البعض من انتشارها على حساب مصالحهم وثقافتهم المتنوعة وكذلك مون العولمة ظاهرة جديدة لا تزال في طور التكوين بالإضافة إلى كونها ذات طابع شمولي. .(**حسين أحمد ،2005 ، ص 45**)

تقول" هالة مصطفى" إن لفظ العولمة تجعل الذهن ينصرف إلى أحد معنيين الأول: جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود واللا محدود هنا يعني العلم كله والثاني تعميم الشيء وتوسع دائرته أو بعبارة دقيقة تعميم نمطين أنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تختص بها جماعة معينة أو نطاق معني او أمة معينة على الجميع أو على العالم كله.(**محمد ، 2016 ، ص 21**)

كما يرى الباحث عز الدين إسماعيل أنّ العولمة يمكن استخامها كصيغة مصدرية أي دالة على الممارسة والفعل ، وتستخدم بوصفها بصيغة تدل على ظاهرة معينة ، وعكس هذا الاتجاه يؤكد الأستاذ محمد حافظ دياب أنّ مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيم حين يتم التفريق بين العولمة كواقع وكإيديولوجية الأولى تعني ديناميكية الظاهرة الثانية تعني الديناميكية الذاتية وهناك اتجاه يفرق بين العولمة كحالة وبين التعولم كعملية وعلى القابلية للتعولم كإنبعاث ذاتي للقدرة للوصول إلى العولمة ويتزعم هذا الاتجاه الأستاذ محسن الخضيري.(**محمد ، 2016 ، ص 23**)

إن التعريفات المذكورة تعتبر صحيحة ، إلا أنها ليست شاملة وهذا راجع إلى الاختلاف في تحديد مفهوم العولمة واختلاف الآراء حول اعتبارها ظاهرة أم عملية أو حالة ، فهناك من يركز على تجلياتها وهناك من ينظر إلى نتائجها واتجاه ثالثا يركز على فكر العولمة وحصرها على نطاق الأيديولوجية ، ويرى الأستاذ صلاح سالم زرتوقة أنّه يجب النظر إلى العولمة من ثلاث زوايا أساسية أو التعامل معها على ثلاثة مستويات ، المستوى الأول هو العولمة كمنهجية وإيديولوجية أو إطار نظري مجرد، أما المستوى الثاني هو العولمة كظاهرة تقوم على مجموعة من الإجراءات والسياسات والممارسات المقصودة أما المستوى الثالث هو اعتبار العولمة عملية ، بمعنى انها مرحلة تاريخية أو مجموعة من التغيرات التي ليست وليدة الساعة ولا يمكن التحكم في مسارها. (**أمين ، 1998 ، ص 75**)

2.2 مفهوم السيادة :

التعرض لمفهوم السيادة يقتضي هنا تحديد تعريف السيادة ، ثم التعرض لأهم اشكالها ، وبعد ذلك التطرق لأهم أنواعها.

1.2.2. تعريف السيادة:

إن كلمة السيادة إصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية souverainete مشتقة من الأصل الاتيني superanus ومعناه الأعلى لذا يطلق البعض على السيادة السلطة العليا اختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد مفهوم السيادة فذهب بعضهم إلى أنها الملك وقال آخر الشعب ، وآخر البرلمان ، فكان هناك اختلاف في تحديد تعريف لها فكل فقيه كانت له رؤية خاصة. (**خديجة ، 2018 ، ص 393**)

وقد عرفها الفيلسوف الفرنسي جون بودان :" السيادة سلطة الدولة العليا المطلقة والابدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الأفراد رضاء أو كرها" ، أي أنها السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني ، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعة والشرائع السماوية ويعد بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ ، وأكد بودان على أنّ السيادة سلطة مطلقة وأبدية لا تزول بزوال حاملها أي حامل السيادة وهو صاحب السيادة ، الحاكم الذي لا يخضع لأي قانون سوى القانون الإلاهي أو الطبيعي وقانون الأمم ، وقال بان ضرورتها للدولة كضرورة العارضة الرئيسية السفينة فكما أنّ السفينة تغرق بدون عارضتها الرئيسية فإن الدولة تتلاشى دون السيادة. (**عمران ، 2011 ، ص 464**)

وفي القرن 19 عرفها الفقيه جون أوستين الإنجليزي بأن السيادة تقوم على فكرة القانون الطبيعي ومفادها وجود رئيس الأعلى في الدولة لا يطيع أحدا بل يفرض هو طاعته على الجميع ، منطلقا في ذلك من ضرورة وجود السيادة وبالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزأة وغير مقيدة قانونيا لأنها مخولة بتشريع القوانين ، ويمكن القول بأن السيادة هي مفهوم قانوني وسياسي غامض ، فهي صفة للسلطة والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان أركان الدول ولا يمكن أنّ تكتمل الشخصية القانونية للدولة إلا بتوافر هذه الأركان وإذا كانت السيادة أهم خصائص وسمات الدولة الحديثة ، فإن من يمتلك السيادة هم الأفراد وفقا لنظرية سيادة الشعب أو الأمة بوصفها مجموع الأفراد وفقا لنظرية سيادة الأمم.(**سلام ، 2010–2011 ، ص 21**)

وهكذا أيضا عرفها الأستاذ "Joe verhoeen" بأنها الصفة العليا للسلطة التي لا تقبل سلطة أعلى منها أو منافسة لها ، أما السيادة بمفهومها هذا لا يكفي لبيان معناها في القانون الدولي ولذلك يمكن القول بان السيادة هي القدرة القانونية للدولة الكاملة والسماح لها بممارسة جميع حقوقها المنصوص عليها في القانون الدولي وعلى وجه الخصوص سلطة اتخاذ القرار لأداء التصرف ولوضع القواعد في مختلف المجالات ، وهي أيضا الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي وهو المفهوم الذي يوفر النظام والاستقرار في العلاقات الدولية ، فالسيادة هي القدرة على اصدار قرارات لها سلطة على الأفراد وللموارد داخل إقليم الدولة.(**محمد ، 2016 ، ص 16**)

2.2.2. مظاهر السيادة :

للسيادة الوطنية مظهران هما:

– المظهر الخارجي: يكون بتنظيم علاقتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية ، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول ، وحريتها بالتعاقد معها ، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد حيث أنّ السيادة الخارجية للدولة هي مرادفة للاستقلال السياسي ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لاي دولة أجنبية.

والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة ، فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال ، وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة ، والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى ، وأن هذا المظهر لا يعني أنّ تكون سلطتها عليا ، بل المراد أنّ تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول (**محمد ، 2016 ، ص 17**).

– المظهر الداخلي: يكون ببسط سلطتها على اقليمها وولايتها وبسط سلطاتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعا ، ولا ينبغي أنّ يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة ، وينبغي أنّ تكون سلطة الدولة على سكانها سامية وشاملة وألا تعلو عليها سلطة أخرى أو تنافسها في فرض إرادتها ، وكلا المظهرين في الدولة مرتبطة بالآخر ، فسيادتها الخارجية هي شرط لتحقيق سيادتها الداخلية (**يوسف ، أيمن ، 2016 ، ص 170**)، وتنقسم الدول من حيث السيادة إلى قسمين(**الوافي ، 2011 ، ص 36**):

***القسم الأول:** دول ذات سيادة كاملة لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى ، ولها مطلق الحرية في وضع دستورها أو تعديله.

***القسم الثاني:** دول منقوصة السيادة لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى او تبعيتها لهيئة دولية تشاطرها بعض الاختصاصات كالدولة التي توضع تحت الحماية أو الانتداب وكالدول المستعمرة ، وهذا الاستقلال أو التبعية لا يؤثران على وجود الدولة الفعلي ، وهو ليس تقسيما مؤبدا بل هو قابل للتغيير والتبديل تبعا لتغير ظروف كل دولة ، وهنا يجب التنبه إلى أنّ وجود السلطة السياسية من الركائز الأساسية لقيام الدولة ، وأن من المميزات الأساسية لهذه السلطة هو اتصافها بالسيادة.

3.2.2. أنواع السيادة:

بعد تعرفنا على مظاهر السيادة في شكلها الداخلي والخارجي ، الآن نتطرق لأنواع السيادة إذ تنقسم إلى قسمين ، دول ذات سيادة تامة ، ودول ناقصة السيادة.

– دول تامة السيادة يقصد بها تلك الدول التي تتمتع سيادتها باستقلال تام داخليا وخارجيا بمعنى انها لا تخضع لاي جهة كانت سواء عن طريق الرقابة أو هيمنة دولة أجنبية عليها ، وهذا لا يعني أنّ السيادة مطلقة في أعمالها وتصرفاتها في مجال العلاقات الدولية ، بل تتبنى قواعد القانون الدولي العام الذي يحد من صلاحياتها الخارجية بفرضه عليها قيود في تصرفاتها.(**الوافي ، 2011 ، ص 37**)

ويستتبع ذلك حقها الدفاع عن سيادتها في إطار المجال الذي يحدده القانون الدولي العام ، وهذا يعني أيضا حق الدخول في تحالفات مع دول أخرى ، والانضمام لمنظمات دولية وابرام معاهدات من أجل التعاون الدولي وبناء علاقات متينة مع باقي الدول يسودها الاحترام المتبادل بين الدول وفق ميثاق هيئة الأمم المتحدة.(**حمياز ، 2017 ، ص 16**)

–دول ناقصة السيادة : هي التي تتبع في إدارة امورها الداخلية والخارجية الدول الأخرى بمعنى أنّ استقلالها ما زال غير مكتملا فهي تابعة سواء أكان عن طريق الهيمنة لدولة أجنبية أو هيئة دولية ، وقسم القانون الدولي الدول الناقصة سيادة إلى عدة أنواع منها الدول التابعة والدول المحمية والدول الموضوعة تحت الانتداب والدول التي تحت الوصاية والاقاليم التي مازالت تحت نظام التدويل.(**مناصرية ، 2011 – 2012 ، ص 27**)

وعليه فالدول الناقصة سيادة تبقى دائمة معرضة للاعتداء بسبب عدم قدرتها على حماية نفسها مما يضطرها أنّ تقبل بالوصاية أو أي شكل من أشكال الاحتلال على أراضيها.

3. أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور الغربي والعربي:

قبل نحو ربع قرن لم يكن العالم يعرف مصطلح العولمة ، وحين صيغ المصطلح لم يبق حبيس جذوره ورهين موطنه وسياقه الفكري ومؤسساته المالية والإنسانية وغيرها بل إنه اخترق كل مجالات الحياة اليومية المحلية والعالمية بما فيها الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية .. وحتى المؤسسات الأكاديمية أصبحت تتلون بلون الرأسمالية وتأثر بأوامرها وإيماءاتها ، بل وتخطط بإيحاء منها.(**سعيد صالح ، 2016 ، ص 188**)

وبالرغم من أنّ السيادة مطلقة بالأساس إلا أنّ العديد من العوامل الداخلية والخارجية تحول دون ذلك فتضع قيودا عليها ، مما دفع إلى القول بأن السيادة نسبية لكن هذه النسبية تكثر عند الدول التي تعصف بها عوامل كابحة لسيادتها وتقل عند الدول التي تتميز بقدرة على دحر العوامل التي تحد من سيادتها وعليه لقد تراجع دور الدولة وسيادتها خاصة في ظل العولمة (**الطاوس ، 2020 ، ص 188**) وهو ما أثر على الفكر العالمي للشعوب سواء كانت دول غربية أو عربية على حد سواء ، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة وبالسلب والايجاب.

وعليه يتناول الجزء الأول : أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور الغربي في حين يتعرض الجزء الثاني أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور العربي.

1.3. أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور الغربي:

تشير العولمة من منظور عالمي إلى تاريخ الظواهر العالمية الكبرى سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية .. ومع التخصص الذي يتسع بشكل كبير في جميع مجالات المعرفة فنحن بحاجة على مجال معرفة اصطناعية متعدد التخصصات ، وهكذا أصبحت دراسة العولمة قاعدة حقيقية لإعادة قراءة الظواهر العالمية ورهاناتها وتحدياتها ، وهنا لنا وقفة مع التحول الجذري الذي لحق بموضوعات المساءلة الفلسفية واهتماماتها فيما يتعلق بالمسائل الكبرى على عادتها في تاريخ سيرورتها.(**حمام ، 2016 ، ص 51**)

1.1.3. التأثير على الوعي السياسي للعولمة:

نظرا الحداثة وغموض ظاهرة العولمة على العلاقات الدولية إلا أنها ساهمت في تغييب القرار السياسي المحلي والسيطرة عليه ، بتحكم ووضع القوانين الجديدة مما تمكن لها من إزاحة الحواجز ووضعها في يد المنظمات العالمية في إطار الكتل الاقتصادية التي تدعمه الدول المتقدمة في المجال الاقتصادي مما يسبب اختفاء الإرادة السياسية للدول وصعود المصلحة الاقتصادية العالمية.(**حمام ، 2016 ، ص 51**)

كما أنّ تأثير العلومة على السيادة الوطنية يقتل كل مبادرة تهدف إلى الشراكة بين الدول باستلاء الدول العظمى للأنظمة الاقتصادية وتسييرها ووفقا للمنظور السياسي الذي يتماشى مع مصالحهم وجعل الدول المتخلفة تابعة لها ، فالعولمة هي استعمار جاء بشكل اقتصادي حيث قال الفقيه الجزائري " محمد بجاوي" في محاضرة بأكاديمية لاهاي سنة 1976 بالأمس حرمنا الاستعمار من حقنا في السيادة واليوم بعد أنّ نلنا استقلالنا بفضل التضحيات يقال لنا بان عهد السيادة قد ولى وبأننا نعيش في عهد الترابط والتضامن الدولي وأن نرضى بسيادة رمزية تتمثل في العلم الوطني والعضوية الأممية.(**أحمد ، 2010 ، ص 58**)

فالعولمة تعزز من النمو الاقتصادي من خلال تسخير الجو المناسب لها بتوسيع التجارة بزيادة حجم الصادرات وهذا لمحاولة القضاء على المشاكل التي تعاني منها الدول النامية كالبطالة والتمويل ، فقد نادى المفكرون بضرورة إزالة الحدود بالقول: " أن حدة التمسك بالسلطات والسيادة المطلقة من الدول خفت بعض الشيء بشعور الحاجة إلى التعاون والتضامن بينها وسيأتي يوم تخفي فيه الحدود لتتعايش فيه الشعوب وتذوب فيه الوطنية في أشكال الشراكة والتكتلات وسقوط ما يسمى بالحواجز القائمة التمييز العرقي والديني.(**الطاهر ، 2003 ، ص 36**)

2.1.3. تأثير العولمة على المجال الاقتصادي:

سعي النظام العالمي الجديد على ترسيخ مبادئ تعميم الآليات الاقتصادية المتمثلة في توحيد الأسواق العالمية في مجال التجارة واقتصاد السوق التي يقف من ورائها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى منظمة التجارة العالمية ، والشركات العابرة للقارات فبظهور المؤسسات الاقتصادية التي كان دورها في بادي الأمر يقتصر على انعاش الاقتصاد العالمي وتطويره بواسطة توحيد اقتصاد الدول

النامية ، بسبب الركود الكبير ، إلا أنّ هذه المؤسسات زاغت عن مسارها بعد ظهور العولمة التي تسعى للهيمنة على اقتصاد الدول الضعيفة لحساب الشركات الدولية العملاقة والسيطرة عليها.(**جنات ، 2017 ، ص 400**)

وتشير الاحصائيات الدولية أنّ العولمة هي وليدة المؤسسات الاقتصادية والمنظمات العالمية التي عملت على بلورتها كالمنظمات العالمية الاقتصادية والحلف الأطلسي ، التي كان لها دور بارزا في تحويل من مبادئ السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية أي تنازل الدولة وخاصة النامية بجزء من سيادتها للحياة الاقتصادية التي تمس عدة مجالات التشريعية أو القانونية الاقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.(**جنات ، 2017 ، ص 401**)

وبمقتضى المعاهدات الدولية وجب على كل دولة أنّ تبادر بفتح حدودها بإزالة الرسوم الجمركية والقيود المفروضة بتدريج ، على حسب اختلاف مستوى الدخل للدول المتقدمة ومن الدول المتوسطة الدخل إلى الدول ضعيفة في الدخل وهذا لغرض سد الفجوات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بإعطاء مهلة معينة حسب مقدرة كل دولة لترتيب أو ضاعها الاقتصادية الداخلية قبل الالتزام بالمعاهدة الدولية ، لأنه إذا لم يكن الاقتصاد الداخلي قويا في مواجهة السلع والمنتوجات الخارجية فان الصناعة المحلية ستتوقف وتنتهي وبالتالي تدخل الدولة في أزمة اقتصادية خانقة.(**جنات ، 2017 ، ص 402**)

3.1.3. تداعيات مؤسسات العولمة على السيادة :

لا ريب فيه أنّ العولمة أثرت على السيادة سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي ، إذ أصبحت الدول المعاصرة فاقدة لسيطرتها كما كانت من قبل وبخاصة في ظل انتشار اليوم الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية كل هذه المنظمات الدولية الاقتصادية تسعى بأن تفرض قيود على السيادة للدول.(**الطاوس ، 2020 ، ص 175**)

وسنكتفي فقط بتعريف الشركات المتعددة الجنسيات إذ تعتبر بمثابة المحور الرئيسي لتدعيم الإنتاج الوطني وتسويقه في السوق العالمية فهي على عكس المنظمات الغير حكومية ، هدفها الأساسي الربح وتعد من أبرز السمات للنظام الاقتصادي العالمي حيث تمتلك مقرر رئيسي في دولة واحدة وباقي فروعها

منتشرة في العالم ، فقد أصبحت الشركات العابرة للحدود أقوى اقتصاديا من الكثير من الدول ففي حين أنّ الدول تغرق وتنهار اقتصاديا بسبب المضاربات المالية والسعي وراء تسديد القروض ففي نفس الوقت أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تزداد ربحا وثراء وقوة (**الطاوس، 2020 ، ص 177**)

2.3. أثر العولمة على سيادة الدول من المنظور العربي:

لقد أدى الاتصال بين الدول إلى تقوية فكرة رابطة المصلحة المشتركة التي غيرت البنية التحتية للقانون الدولي وبالأخص فكرة السيادة ، مع قبول بمبدأ سمو المصالح الدولية المشتركة على حساب المصالح المنفردة للسيادة الوطنية وهذا عن طريق اتفاقيات ومواثيق دولية التي أبرمت لوضع عدة قيود دولية للسيادة المطلقة ، كما أنّ هناك عدة عوامل اقتصادية وتكنولوجية التصقت وتشابكت بفعالية كبيرة بينها أدت إلى تسارع في وتيرة تصاعد العولمة.

1.2.3. التأثيرات السلبية للعولمة على مفهوم السيادة:

تسببت التطورات الراهنة في النظام الدولي في ازمة طالت كل أنماط الدولة ، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، فإذا كانت أزمة الدولة الماركسية اللاتينية هي أزمة انهيار النموذج الشيوعي ، فإن أزمة الدولة الديمقراطية الليبيرالية تتجسد في أزمة الحزب السياسي الذي هو عماد تعدديتها ، كما أنّ أزمة الدول البيروقراطية تتمحور حول ضعف الفعالية والعجز عن بناء قطاع عام قادر وكفؤ ، ولأزمة الدولة ، وبأنماطها المختلفة وعلى تنوع درجة تطورها السياسي ومستوى نموها الاقتصادي مصادرها الداخلية والخارجية.

ومن بين أهم المصادر الخارجية فيما يخص موضوع التاثيرات السلبية العولمة على مفهوم السيادة ما يلي: (**أحمد ، 2007 – 2008 ، ص 86**)

*أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات غير القومية .

*أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومات التي أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة

*فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية وقرنت مؤسسات التمويل الداخلية منح مساعدتها أو منعها بالتنشئة الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الانسان .

* لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة ولم يعد اطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمرا مسلما به كما كان في الماضي بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأنا داخليا أمرا مقبولا ويراه البعض ضروريا وواجبا ومن هنا أعيد احياء حق التخل الإنساني لكن في قالب جديد ، وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموما من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق ، ولأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الدول الكبرى.

أما فيما يخص المصادر الداخلية سنوجزها فيما يلي: (**أحمد ، 2007 – 2008 ، ص 87**)

* أنتجت سياسيات التحرير الاقتصادي ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها ، فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك ، بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارته.

* أفرزت ثورة الجماعات السلالية صحوة الولاءات الإثنية تعطيلا لسيادة الدولة على أجزاء من إقليمها تضيق أو تتسع حسب مقتضى الحال.

*أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها وإيلائها لفاعلين بازغين ، وقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والبريد ثم امتدت إلى إدارة السجون وخدمات الأمن الخاصة.

*أدت العولمة إلى تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع.

2.2.3. التأثيرات الإيجابية للعولمة على مفهوم السيادة:

على الرغم من التأثرات السلبية المتعددة للعولمة على سادة الدولة كما سبق توضيحه ، فقد كان لها بعض التأثيرات الإيجابية التي قادت في مجملها إلى تدعيم قدرة الدولة وسلطتها في مجال مباشرتها للمظاهر المختلفة الداخلية والخارجية ، على حد سواء ، لسيادتها الوطنية كان أبرز مظاهرها ما يلي: (**أحمد ، 2007– 2008 ، ص 89**)

*فتحت التطورات الراهنة الباب واسعا أمام ريادة قدرة الدول على مباشرة ، أو التوسع في مباشرة المعنى الإيجابي للسيادة والمتمثل في سلطة ابرام التصرفات القانونية تنظيما لعلاقتها مع الدول الأخرى ومع غيرها من أشخاص القانون الدولي.

* تتيح التطورات الدولية الراهنة للدول النامية فرصا أفضل لتفاعل أكثف وأسرع وتسمع لصوتها أنّ يبلغ العالم المتقدم من خلال الاستفادة من ثمار الثورة الثقافية والاتصالية والتسلح بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضاياها.

* هناك تأثيرات ذات طبيعة إيجابية وسلبية في آن واحد ، فالنظام الجديد للمسؤوليات الدولية الذي من شأنه أنّ يجعل الدولة مسؤولة دوليا في مواجهة دول أخرى لمجرد حدوث ضرر أو حتى مجرد مخالفة التزام دولي معين مما يعتبر تضييقا لنطاق السيادة الوطنية له أيضا مظهره الإيجابي المتمثل في تعزيز هذه السيادة حيث يسوغ للدولة المتضررة من جراء فعل معين منسوب إلى دولة أخرى المطالبة بإصلاح هذا الضرر طالما تحققت له شروطه الموجبة ، وبعبارة أخرى ، إذا كان من شأن هذا النظام أنّه يؤدي في الظاهر إلى الانتقاص من سيادة دولة ما ، إلا أنّه يقود في المقابل إلى تعزيز سيادة دولة أخرى.(**أحمد ، 2010 ، ص 59**)

*التطور الذي لحق بسلطات الدولة الشاطئية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي أضافت إلى مسافة ال 12 ميلا التي مثلت أقصى عرض مسموح به قانونا للمياه الإقليمية لكل دولة شاطئية مسافة أخرى تمتد إلى 200 ميلا بحريا تباشر الدولة عليها وفي نطاق سلطتها ، وقد جاء التطور نتيجة التقدم التكنلوجي الهائل الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة ، وما ترتب عليه من زيادة قدرات الدول في مجال استخراج الثروات من البحار واستغلالها بكفاءة أكبر.(**أحمد ، 2010 ، ص 59**)

4.الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن جدلية العولمة في الفكر الغربي والفكر العربي وآثارها على سيادة الدول في العصر الحديث موضوع شيق ومتشعب في نفس الوقت وعليه مهما تناولت الدراسات وكثرت لن توفي حقه نظير كثرة المسائل المتعلقة بالموضوع.

فالعولمة الاقتصادية مثلا لها طابعها الخاص في الفكر الغربي فينظرون إليها نظرة تفاؤل وإيجابية لأن المكتسبات التي تحققها مثلا الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصادياتها الوطنية مفيدة جدا في الصراع الدولي الاقتصادي وبناء سرح اقتصادي وطني متميز وفعال ، ولن تؤثر على سيادتها الوطنية لأنها هي من تغزوا الأسواق العالمية وتقتحم الحدود الوطنية ، عكس الفكر العربي فينظر إلى العولمة الاقتصادية نظرة استغلال لثرواتها ومساس خطير بسيادتها فالشركات المتعددة الجنسيات تغزو كل الدول الضعيفة أو السائرة في طريق النمو منها بكل تأكيد الدول العربية وهو ما انعكس على فكرها القومي .

وعليه العولمة هي مفهوم وفكرة أسس على أرض الواقع بالقوة وعليه تطبيقها كمفهوم ليس اختياريا إنما هو على سبيل الجبر، فالعولمة اقتحمت كل الميادين وجابت كل الدول بفضل تعدد مشاربها ومآربها ، ومع كل ذلك تقلص مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي وانحصر فغزو الثروة التكنولوجية بات واقعيا وعليه يمكن رصد كل التحركات والتجسس عبر الأقمار الصناعية على كل الدول خاصة الدول المستضعفة ومعه يختفي كثيرا معنى السيادة الوطنية.

وعليه نقترح أن تتعايش الأمة العربية مع العولمة لأنها أصبحت واقعا معاشا وتحاول بكل الطرق مجابهة الأفكار السلبية للعولمة بنظرة إيجابية كأن تفرض قيودا على الشركات المتعددة الجنسيات ، وأن ترسم ضوابط للاعلام الإلكتروني وأن تجدد أفكارها بما يتناسب ويتلاءم مع التطورات الحالية ، طبعا كل هذا سيأثر على فكرها العربي ومفكريها وسيحاولون معالجة الأمر بمنحى آخر ولو أن العولمة ليست شرا كاملا ، إنما هي سلاح ذو حدين إيجابي وسلبي فقط كيفية استخدامها هو السبيل الوحيد للنجاة منها.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. أمين شريط ، 1998 ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات القانونية المقارنة ، ب ط ، دار هومة للمطبوعات الجامعية ، الجزائر .

2. باسم علي خريسان ، 2001 ، العولمة والتحدي الثقافي ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، المؤسسة الثقافية للطباعة والنشر ، لبنان .

3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 2005 ، العلمانية والعلومة من منظور علم الاجتماع ، ب ط ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر.
4. صلاح الدين محمد ، ضحيطر المشاقبة ، 2021 ، أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي ، دراسة حالة العراق نموذجا ، ط 1 ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا .
5. عطاري يوسف ، حمد وأيمن يحي ، 2016 ، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة ، ط 2 ، مركز الكتاب الجامعي ، الأردن.
6. فلاح كاظم المحنة ، 2002 ، العولمة والجدل الدائر حولها ،ط1، دار الرواق للنشر والتوزيع ، الأردن .

أطروحات الدكتوراه:

1. أحمد الوافي ، 2011 ، الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان ، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، رقم 01 ، كلية الحقوق.
2. ميمونة مناصرية ، 2011 – 2012 ، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور العولمة من منظور أساتذة جامعة معسكر ، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية .

مذكرات الماجستير:

3. أحمد غزال ، 2007 – 2008 ، أثر العولمة على الدولة القومية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، كلية العلم السياسية والاعلام ، ص 86.
4. أشرف غالب أبو صالحة ، 2011- 2012 ، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1991 - 2011) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .
5. سميرة سلام ، 2010 – 2011 ، مفهوم السيادة في ضوء تطور حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير في القانون الدولي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

المقالات :

1. أحمد خروع ، 2010 ، العولمة والسيادة ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسة ، جامعة الجزائر ، المجلد 35 ، العدد 01 .

2. بن مقورة جنات ، 2017 ، آليات العولمة الاقتصادية وآثرها على السيادة ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 01 ، العدد 47 .
3. زيدك الطاهر ، العربي رزق الله بن مهيدي ، 2003 ، العولمة وتفويض مبدأ السيادة ، مجلة الباحث ، المجلد 02، العدد 02 .
4. سعيد محمود مرسي عطية ، حسن مصطفى حسين سليم ، 2021 ، العولمة وتداعياتها على الأمن الفكر العربي والإسلامي ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع .
5. سمير حمياز ، 2017 ، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العدد 24 ، جامعة سطيف.
6. الطاوس غضانبة ، 2020 ، جدلية مفهوم العولمة بين الفكر الغربي والعربي من منظور المساءلة الفسلفية ، مجلة دراسات، المجلد 07 ، العدد 02 .
7. غربي محمد ، 2016 ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس .
8. غرداين خديجة ، 2018 ، السيادة في القانون الدولي المعاصر ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد الرابع ، العدد 02 .
9. م . م نالان حمه سعيد صالح ، م عبد الرحمان كريم درويش ، 2016 ، تأثير العلومة على سيادة الدولة دراسة نظرية ، مجلة القانون والسياسة ، العدد 12 .
10. ماجد عمران ، 2011 ، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد 1 ، سوريا .
11. محمد حمام ، 2016 ، العولمة في مواجهة مبدأ السيادة بين إرادة الدول ذات السيادة التامة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة الجلفة ، المجلد 03 ، العدد 09 .